

في إيطاليا التي لم تستفحل فيها القطاعية كما استفحلت في فرنسا، فالوحدات الإقليمية التي كانت تضمها هي المدن في شكل جمهوريات متالصقة قريب بعضها من البعض، يرتكز ويحكمها قانون عام هو قانون الشعوب تشمل سيادته الإمبراطورية الرومانية؛ مع تعدد التشريعات الإقليمية بحسب المدن نتيجة زيادة نشاط المعاملات فيما بينها، فكانت كل مدينة تتخذ نظاما متميزا لأحوال الشخصية الخاصة بسكانها كان يطلق وازدادت العالقات بين مواطني المدينة ومواطني المدن الأخرى، وهكذا ظهرت في إيطاليا مسألة تنازع القوانين فيما بين الأحوال لمختلف المدن أي فيما بين قوانينها